دراسة اقتصادية للوضع الراهن للاستثمار الزراعى فى مصر

د. وائل عزب احمد
باحث - معهد بحوث الأقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

المقدمـــــة:

تعتمد التنمية على ركائز عده يأتى فى مقدمتها الاستثمار، فضلا عن قدرات الإقتصاد القومى فيما يتضمنه من موارد أرضية وبشرية وتكنولوجيه، ويرتبط النمو فى الناتج المحلى الإجمالى بقدر الاستثمارات التى تحدث فى الاقتصاد، وهكذا ترتبط التنمية الزراعية بجناحيها الرأسى والافقى بحجم الاستثمارات التى يتم انفاقها على قطاع الزراعة، والذى يواجه محددات حاكمة وضاغطة على تنميته تتمثل فى محدودية الرقعة الزراعية المصرية بل تراجعها وتآكلها نتيجة للبناء عليها، والتوسع العمرانى على أخصب الأراضى الزراعية خاصة فى الفترة الأخيرة والتى تراجع فيها دور الدولة بقدراتها وتشريعاتها فى مواجهة هذه المشكلة فضلا عن محدودية الموارد المائية المصرية نتيجة زيادة الطلب على المياه بحكم النمو السكانى والعمرانى، ولهذه الأسباب فان زيادة الإستثمارات الزراعية تعد وسيلة هامة لزيادة النمو فى القطاع الزراعى المصرى ليستطيع تلبية الحد الآمن من متطلبات السكان من السلع الغذائية.

المشكلة:

يرتبط الاستثمار وزيادته بالمناخ المجتمعى الجاذب لهذا الاستثمار وعلى الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى والقانونى و من هنا يعمل مضاعف الاستثمار على تحقيق الزيادات فى الدخل وتنشيط قطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة القطاع الزراعى والذى يعد الاستثمار فيه عاملاً مؤثراً فى التنمية والحد من الفقر نظراً لأنه القطاع الذى يتعيش على خدماته وانتاجه ما لا يقل عن ٥٥% من المجتمع المصرى ونتيجة لمحدودية الادخار المحلى وتراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب الظروف غير المواتية التى يمر بها المجتمع المصرى خاصة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ومن ثم فقد تمثلت مشكلة البحث فى ضعف حجم الاستثمارات وكفاءتها وضعف تاثيرها من اجل دفع معدل النمو الاقتصادى بشكل عام ومعدل نمو القطاعات السلعية الاخرى وخاصة القطاع الزراعى بصفة خاصة.

أهمية البحث:

تأتى اهمية دراسة الاستثمار بوجه عام وخاصة الزراعى لتحقيق زيادة فى معدل النمو الاقتصادى من اجل تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة، كما أن تحسين كفاءة الاستثمارات يؤدى الى زيادة معدل النمو للناتج المحلى ولتحقيق هدف البحث فقد تم دراسة:

١- بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطه بالاستثمار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

٢- اسباب انخفاض حجم وكفاءة الاستثمارات فى مصر مع التركيز على قطاع الزراعة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدم فى هذا البحث طريقة التحليل الوصفى والكمى، حيث تم الاستعانة ببعض وسائل التحليل الكمى مثل تحليل الانحدار، وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتى تم الحصول عليها من الجهات المعنية التى تمثلت فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة الزراعة متمثلة فى قطاع الشئون الاقتصادية ووزارة التجارة الخارجية، ووزارة التخطيط والبنك الاهلى مع الاستعانة بالدراسات السابقة والنشرات العلمية وغيرها.

ويتضمن قياس كفاءة الاستثمار المعايير والمؤشرات التالية:

- الميل الحدى للأدخار = التغير فى الادخار ÷ التغير فى الدخل.
- الميل الحدى للأستثمار = التغير فى الاستثمار ÷ التغير فى الدخل.
- معامل التوطن = نسبة الاستثمار فى قطاع ما من الاستثمارات القومية ÷ نسبة الناتج المحلى المتولد من هذا القطاع.
- مضاعف الاستثمار = التغير فى الناتج المحلى ÷ التغير فى الاستثمار.

نتائج البحث:

تطور المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار الزراعى :

أ- الناتج المحلى الاجمالى والزراعى :

يعبر الناتج المحلى الاجمالى عن قدره الاقتصاد القومى على تلبية الطلب على السلع والخدمات المختلفة خلال عام، وتشير بيانات جدول رقم (١) بالملحق الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج من نحو ٣٣٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ الى ١٦٧٧,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢ وبدراسة تطور الناتج المحلى الاجمالى وذلك بتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (١) جدول رقم (١) والتى تشير الى أن الناتج المحلى الاجمالى اخذ اتجاها عاماً تصاعدياً بلغ نحو ١١٤,٥مليار جنيه و بمعدل زيادة سنوياً قدر بنحو ١٣,٧%.

ويشير جدول رقم (١) بالملحق أيضاً الى الاهمية النسبية للناتج المحلى الزراعى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ والذى يوضح زيادة الناتج المحلى الزراعى بتكلفة عوامل الانتاج من ٥٥,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ الى ٢٤٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢، ورغم هذه الزيادة فإن مساهمة الناتج المحلى الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى قد تراجعت من نحو ١٦,٥٧% عام ٢٠٠٠ الى ١٤,٥١% عام ٢٠١٢.

وبدراسة تطور الناتج المحلى الزراعى خلال الفترة المشار إليها، فقد تم تقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٢) جدول (١) واتضح ان اجمالى الناتج المحلى الزراعى اخذ اتجاهاً عاماً تصاعدياً متزايداً بلغ نحو١٥,٧٢ مليار جنيه وبمعدل زيادة سنوى بلغ ٣,٠٥ %.

جدول رقم (١): معادلات الإتجاه الزمنى العام لبعض المتغيرات الإقتصادية المرتبطة بالإستثمار خلال الفتر (٢٠٠٠-٢٠١٢).

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	المتوسط	معدل التغير	R2	F المعنوية
(١)	الناتج المحلى الاجمالى	Y=31,3 + 114,5X (0,475) (13,7)	٨٣٣	١٣,٧	٠,٩٤	١٨٩,٨*
(٢)	الناتج المحلى الزراعى	Y= 10,32 + 15,72X (0,87) (10,6)	١٢٠,٤	١٣,٠٥	٠,٩١	١٣٠,٦**
(٣)	اجمالى الاستثمارات القومية	Y=24,47 + 18,38X (2,30) (13,75)	١٥٣,٢	١٢,٠	٠,٩٤	١٨٩,١٤*
(٤)	اجمالى الاستثمار فى القطاع العام	Y=20,9 + 6,30X (3,05) (7,28)	٦٥,١	٩,٦٨	٠,٨٢	٥٣,١٣*
(٥)	اجمالى استثمارات القطاع الخاص	Y=336+12,11X (0,40) (1143)	٨٨,١	١٣,٧	٠,٩٢	١٣٠,٨*
(٦)	اجمالى الاستثمارات الزراعية	Y=8,34 – 0,124X (1452) (-1,71)	٧,٥	١,٦٦ -	٠,٢١	٢,٩٥*
(٧)	اجمالى الاستثمارات فى القطاع العام الزراعى	Y=3,31+ 0,079X (17,06) (-1,83)	٣	١,٥٠ -	٠,٢٣	١٤,٨*
(٨)	اجمالى الاستمارات الزراعية للقطاع الخاص	Y=5,02 + 0,079X (8,59) (-1,07)	٤,٥	١,٧٦-	٠,٩	٧٠,١*
(٩)	الادخار المحلى الاجمالى	Y=26,7 + 10,75X (3,12) (9,90)	١٠٢,٢	١٠,٥	٠,٨٩	٩٧,٩٠*

** معنوية عند ٠,٠١ ، * معنوية عند ٠,٠٥ .

*معدل التغير =b/y×100

المصدر : حسبت من الجداول ارقام (١)، (٢)، (٣) بالملحق

ب- الاستثمار القومى والاستثمار الزراعى :

لايمكن إغفال أهمية الاستثمار فى زيادة الدخل وتحقيق أهداف التنمية وتتمثل الاستثمارات فيما يضاف الى الثروة القومية من أصول وبنيه أساسية تساعد على تحقيق مزيد من الزيادات فى الدخل بفعل مضاعف الاستثمار.

ويوضح جدول رقم (١) بالملحق أن اجمالى الاستثمار القومى والاستثمار الزراعى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) قد زاد من نحو ٦٣,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٢٤١,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢ وبدراسة تطور اجمالى الاستثمارات القومية خلال الفترة المشار اليها من معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٣)، جدول (١) يتضح ان اجمالى الاستثمارات القومية اخذ اتجاهاً عاماً تصاعدياً بلغ نحو ١٨,٣٨ مليار جنيه وبمعدل زيادة سنوى قدر بحوالى ١٢%.

وتقسم الاستثمارات الى استثمارات حكومية (قطاع عام) واستثمارات خاصة (قطاع خاص) كما هو موضح بالجدول رقم (٣) بالملحق.

ويشير تطور الاستثمارات العامة (الحكومية) من خلال معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٤) جدول (١) الى ان الاستثمارات العامة اخذت اتجاهاً عاماً تصاعدياً مقدر بنحو ٦,٣ مليار جنيه وبمعدل نمو سنوى بلغ ٩,٦٨% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) اما الاستثمارات الخاصة والتى تمثلها المعادلة رقم (٥) جدول (١) تشير الى ان الاستثمار الخاص اخذ اتجاهاً عاماً تصاعدياً قدر بنحو ١٢,١١ مليار جنيه لعام ٢٠١١ وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ١٣,٧% خلال تلك الفترة.

وبدراسة تطور الاستثمارات الاجمالية الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) من خلال معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٦) جدول (١) يتضح أن اجمالى الاستثمارت الزراعية اخذ اتجاها عاماً تناقصيا قدر بنحو ٠,١٢ مليار جنيه وبمعدل تناقص سنوى بلغ ١,٦٦%.

وفيما يتعلق بالاستثمار العام فى قطاع الزراعة فان المعادلة رقم (٧) جدول (١) تشير الى ان الاستثمار العام فى الزراعة اخذ اتجاهاً عاماً تناقصياً قدر بنحو ٠,٠٧٩ مليار جنيه وبمعدل تناقص سنوى بلغ ١,٥%.

أما الاستثمارات الخاصة فى قطاع الزراعة فتشير معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٨) جدول (١) الى ان الاستثمارات الخاصة فى قطاع الزراعة اخذت اتجاهاً عاماً تناقصياً قدر بنحو ٠,٠٧٩ مليار جنيه وبمعدل تراجع سنوى بلغ ١,٧٦% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

الادخار الاجمالى :

يعتمد الاستثمار على تحويل جزء كبير من الدخل الى الادخار وعندما لا يستطيع الادخار القومى تلبية احتياجات التنمية من الاستثمارات فإنه يتم اللجوء الى جذب استثمارات اجنبية لتمويل الاحتياجات التنموية، وبدراسة تطور الادخار المحلى من خلال معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم ٩ جدول (١) والتى يتضح منها ان الادخار القومى ياخذ اتجاها عاماً تصاعديا ومعنوي احصائيا يقدر بنحو ١٠ح،٧٥ مليار جنيه وبمعدل نمو سنوى يبلغ ١٠,٥% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

ويوضح الجدول رقم (٣) الادخار المحلى الاجمالى والدخل القومى والاستثمار القومى والميل الحدى للاستثمار والادخار ومضاعف الاستثمار خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠١٢).

حيث يتضح من الجدول ان اجمالى الادخار المحلى قد بلغ نحو ٤٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ واخذ فى التزايد حتى بلغ نحو ١٤٠,١ مليار جنيه عام ٢٠١٢ بمعدل زيادة بلغ نحو ٢١٨,٤ %، اما فيما يخص الدخل القومى فقد بلغ نحو ٣٥٦,٠٨٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ واخذ الدخل القومى فى التزايد حتى بلغ نحو ١٠٦٨,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٢ بمعدل زيادة بلغ نحو ٣٥١,٨% خلال تلك الفترة، اما فيما يتعلق باجمالى الاستثمارات القومية فقد بلغت نحو ٦٣,٦ مليار جنية عام ٢٠٠٠ وأخذت فى التزايد حتى بلغت نحو ٢٤١,٦عام ٢٠١٢ بمعدل زيادة بلغ نحو ٢٨٠%خلال نفس الفترة.

الميل الحدى للأدخار:

يعبر الميل الحدى للادخار عن التغير فى الادخار بالنسبة للتغير فى الدخل.

وقد بلغ نحو ٠,٢٣ فى بداية الفترة وأخذ فى الانخفاض خلال الفترة حتى بلغ نحو ٠,٠٥ عام ٢٠١٢ مما يوضح ان الميل للادخار كان ايجابيا فى بداية الفترة واخذ فى التذبذب والتناقص خلال نهاية الفترة نظرا لانخفاض المدخرات خلال تلك الفترة.

جدول رقم (٢) اجمالى الادخار المحلى والدخل القومى والاستثمارات والميل الحدى للادخار والاستثمار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

(بالمليار جنيه)

السنوات	اجمالى الادخار المحلى الاجمالى بالمليار	الدخل القومى	اجمالى الاستثمارات القومية	معامل التوطن	الميل الحدى للادخار	الميل الحدى للاستثمار	مضاعف الاستثمار
٢٠٠٠	٤٤	٣٥٦,٠٨٣	٦٣,٦	٠,٢١٥	--	--	--
٢٠٠١	٤٨,١	٣٧٣,٦	٦٧,٥	٠,١٦	٠,٢٣	٠,٢٢	٤,٢٧
٢٠٠٢	٥١,٧	٣٩٣,١	٦٨,١	٠,١	٠,١٨	٠,٠٣	٥,٤٢
٢٠٠٣	٥٩,٧	٤٣٢,٢	٧٩,٦	٠,١١	٠,٢	٠,٢٩	٤,٨٩
٢٠٠٤	٧٥,٦	٥٠٢,٨	٩٦,٥	٠,١	٠,٢٣	٠,٢٤	٤,٤٤
٢٠٠٥	٨٤,٦	٥٦٣,٣	١١٥,٧	٠,١	٠,١٥	٠,٣٢	٦,٧٢
٢٠٠٦	١٠٥,٧	٦٤٩,٤	١٥٥,٣	٠,٠٨	٠,٢٥	٠,٤٦	٤,٠٨
٢٠٠٧	١٢١,٢	٧٨٧,٤	١٩٩,٥	٠,٠٧	٠,١١	٠,٣٢	٨,٩
٢٠٠٨	١٤٦,٥	٩٤٩,٢	١٩٧,١	٠,٠٥	٠,١٦	-٠,٠١	٦,٤
٢٠٠٩	١٢٩,١	١٠٨٢,٤	٢٣١,٨	٠,٠٤	-٠,١٣	٠,٢٦	-٧,٦٦
٢٠١٠	١٧٢,١	١٢٣٥	٢٢٩,١	٠,٠٤	٠,٢٨	-٠,٠٢	٣,٥٥
٢٠١١	١٥٠,٥	١٤٠٨	٢٤٦,١	٠,٠٢	-٠,١٢	٠,١	-٨,٠١
٢٠١٢	١٤٠,١	١٦٠٨,٩	٢٤١,٦	٠,٠٣	-٠,٠٥	-٠,٠٢	-١٩,٣٢

المصدر: جمعت من:

١- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.

٢- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة .

الميل الحدى للأستثمار:

اما بالنسبة للميل الحدى للاستثمار والذى يتم حسابه عن طريق نسبة التغير فى الاستثمار الى التغير فى الدخل، حيث بلغ الميل الحدى للاستثمار نحو ٠,٢٢ فى بداية الفترة وتراجع فى نهاية الفترة واخذ اشارة سالبة ايضا مما يوضح تناقص الاستثمارات خلال الفترة الاخيرة.

معامل التوطن:

وهو معامل يوضح مدى مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى من خلال قياس كفاءة الاستثمار، وانخفاض قيمة مقياس معامل التوطن عن الواحد الصحيح يفسر وجود كفاءة فى الاستثمارات الموجهه للقطاع والعكس صحيح وقد اتضح من الجدول رقم (٣) ان معامل التوطن قد بلغ ادناه بنحو ٠,٠٢، ٠,٠٣ عامى ٢٠١١ ، ٢٠١٢ على الترتيب، بينما بلغ اقصاه بنحو ٠,١٥، ٠,١٦ عامى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ على الترتيب مما يوضح انخفاض كفاءة الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعى.

مضاعف الاستثمار:

يعتبر مضاعف الاستثمار من اهم ادوات التحليل الاقتصادى الكلى حيث يوضح مقدار الزيادة فى قيمة الناتج المتولد من زيادة الاستثمار بوحدة واحدة وارتفاع قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير الى وجود كفاءة فى الاستثمار والعكس صحيح، واذا كانت قيمة المضاعف سالبة فان هذا يعنى ان الاستثمارات فى السنة الحالية اقل من الاستثمارات فى السنة السابقة وان الناتج المحلى فى السنة الحالية اقل من السنة السابقة ايضا وقد بلغ ادنى قيمة للمضاعف ٤,٠٨ عام ٢٠٠٦ مما يوضح مدى انخفاض كفاءة الاستثمار هذا العام اما اعلى قيمة للمضاعف فقد بلغت نحو ٨,٩٠ عام ٢٠٠٧ مما يوضح كفاءة الاستثمار فى تلك السنة، اما اعوام ٢٠٠٩، ٢٠١١ فقد اخذ المضاعف اشارة سالبة مما يعكس انخفاض الاستثمارات فى عامي ٢٠٠٩، ٢٠١١.

الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر:

يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل فى الدول النامية ، كما أن له دوراً هاماً فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتتمتع مصر بمزايا نسبية عديدة تجعلها مصدراً جاذباً للاستثمار من حيث حجم السوق ووجود قاعدة صناعية وقوة عمل ذات أسعار تنافسية وقاعدة تكنولوجية وتعظيم القيمة المضافة للاستثمارات الأجنبية ومنظومة تشريعية جاذبة للاستثمار، ويتضح من الجدول رقم (٤) انخفاض صافى الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة يوليو/ سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٣٣٢ مليون دولار ليحقق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١٠٨,١ مليون دولار مقابل ٤٤٠,١ مليون دولار خلال الفترة يوليو/سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١ ويرجع ذلك بصفة اساسية الى تراجع اجمالى التدفقات الاستثمارية للداخل بمعدل ١٦,٤% وهو ما يفوق التراجع فى اجمالى التدفقات الاستثمارية للخارج والذى بلغ ٤,٩ %.

وتشير التدفقات الاستثمارية للداخل خلال تلك الفترة الى أن تدفقات الاستثمارات الوارده من الاتحاد الاوربى اكثر الاستثمارات تأثرا فقد انخفضت بنحو ٩٤٨,١ مليون دولار لتقتصر على ١,٢ مليار (منها ٧٤,١% استثمارات فى قطاع البترول) مقابل ٢,١ مليار دولار .

كما انخفضت الاستثمارات من الدول العربية بنحو ١٥١ مليون دولار لتصل الى نحو ١٦٣,٦ مليون دولار منها ٦٣% استثمارات واردة لتأسيس شركات جديدة او زيادة رؤوس اموال شركات قائمة فى حين ارتفعت التدفقات الواردة من الولايات المتحدة الامريكية بنحو ٥٠٣,٥ مليون دولار لتصل الى نحو ٦٥٤ مليون دولار وكذلك من باقى دول العالم الاخرى بمقدار ١٥٣,١ مليون دولار لتبلغ ٢٦١,١ مليون دولار خلال عامى ٢٠١٢/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٢.

التوزيع القطاعى للاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر :

يوضح الجدول رقم (٣) ان قطاع البترول قد استحوذ على اكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية حيث بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع نحو ١٦٧٧,٢ مليون دولار، يليه القطاع الصناعى ثم الخدمى، التمويلى، العقارى، الاتصالات، التشييد والبناء، السياحة، ثم القطاع الزراعى والذى يستحوذ على اقل نسبة استثمارات اجنبية موجهه له وقد يرجع ذلك الى ارتفاع نسبة المخاطرة فى الاستثمار فى هذا القطاع، وقد اتضح من التوزيع النسبى ان قطاع الزراعة يحتل ادنى القطاعات المستحوزه على استثمارات اجنبية فى حين ان اعلى قطاع يستحوز على الاستثمارات الاجنبية هو قطاع البترول.

جدول رقم (٣) التوزيع القطاعى للاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة من يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢

القطاع	مليون دولار	التوزيع النسبى %
عقارى	١٤,٨	٠,٦٣
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٤,٤	٠,١٩
سياحة	١,٧	٠,٠٧
تمويل	٧٠,٢	٢,٩٨
اخرى	١١,٩	٠,٥٠
غير موزع	٣١٩,٤	١٣,٥٤
خدمى	١٠٣	٤,٣٧
صناعى	١٥١,٦	٦,٤٣
زراعى	٠,٢	٠,٠١
تشييد وبناء	٣,٩	٠,١٧
بترول	١٦٧٧,٢	٧١,١١
الاجمالى	٢٣٥٨,٣	١٠٠

المصدر: جمعت من:

١- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اعداد متفرقة.

٢- البنك الاهلى المصرى،النشرة الاقتصادية،اعداد مختلفة.

التوزيع الجغرافى للاستثمار الاجنبى المباشر:

يوضح الجدول (٤) التوزيع الجغرافى للاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر والذى يظهر أن الاتحاد الأوروبي يأتى فى المرتبة الاولى من حيث الاستثمار فى مصر حيث بلغ نحو ٢١٢٤,٧ عام ٢٠١٢/٢٠١١ وقد أنخفض الى ١١٧٦,٦ مليون دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بمعدل تغير (-٩٤٨,١)، أما بالنسبة للدول العربية فقد بلغت استثماراتها فى مصر نحو ٣١٤,٦ عام ٢٠١٣/٢٠١١ وأنخفض ليبلغ نحو ١٦٣,٦ مليون دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بمعدل تناقص بلغ نحو (-١٥١) مليون دولار، أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقد بلغت استثماراتها نحو١٥٠,٥ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ وازدادت لتبلغ نحو ٦٥٤ مليون دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بمعدل زيادة بلغ نحو ٥٠٣,٥ مليون جنيه.

أما بالنسبة لصافى التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة بمصر بصفة عامة فقد انخفضت الى نحو ٤٤٠,١ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ وانخفضت لتبلغ نحو ١٠٨,١ مليون جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بمعدل انخفاض يقدر (-٣٣٢) مليون دولار خلال العامين وذلك نتيجة الاوضاع السياسية المترتبة على ثورتى ٢٥ يناير، ٣٠ يوليو.

إن هذا النصيب المتدنى لمصر من حجم الاستثمارات الأحنبية المباشرة يرجع إلى وجود مجموعة كبيرة من المشاكل والمعوقات التى تواجه المستثمرين والتى تؤثر سلباً على المستثمر وتحد من جاذبية مصر للاستثمار فيها بل وتجعلها طاردة للاستثمار ومن أمثلة هذه المعوقات تفشى البيروقراطية فى الأجهزة والمصالح الحكومية وطول اجراءات التقاضى وارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الأساسية وعدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبى، و نقص الأيدى العاملة الماهرة وضعف كفاءة أنشطة البحث العلمى والتكنولوجى، وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلى وعدم دقتها إضافة إلى ما حدث فى المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير من انفلات أمنى وعدم استقرار سياسى واقتصادى وضبابية الرؤية أمام المستثمر عن المستقبل ولذلك لابد من النظر إلى كل هذه المعوقات والبدء فى المرحلة القادمة فى التوجه الحقيقى نحو إعداد المجتمع والسوق المصرى ليكون جاذباً للاستثمار الأجنبى والعربى لحاقاً لما فات من مكاسب وسعياً للانتقال بالاقتصاد والمجتمع نحو التقدم والتنمية.

جدول رقم (٤): التوزيع الجغرافى للاستثمار الاجنبى المباشر فى مصرعامى (٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٢)

(مليون دولار)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	معدل التغير
صافى تدفقات الاستثمارات الأجنبى المباشر فى مصر	٤٤٠,١	١٠٨,١	٣٣٢(-)
اجمالى تدفقات للداخل	٢٦٩٧,٨	٢٢٥٥,٣	٤٤٢,٥(-)
الولايات المتحدة الامريكية	١٥٠,٥	٦٥٤	٥٠٣,٥(+)
الاتحاد الاوربى	٢١٢٤,٧	١١٧٦,٦	٩٤٨,١(-)
الدول العربية	٣١٤,٦	١٦٣,٦	١٥١(-)
باقى دول العالم	١٠٨	٢٦١,١	١٥٣,١(+)

* نفسر قيام المستثمر الاجنبى باسترداد كامل حصته او جزء منها فى راس مال المشروع الاستثمارى وتحويلها بالكامل او جزء منها الى الخارج فى حالة التعرف الكلى او الجزئى.

المصدر: جمعت من:

١- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.

٢- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

معوقات الاستثمار الزراعى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

لقد ارتبطت مصر وحضارتها بالزراعة والتى ظلت منذ عصور مصدراً لرخائها وتقدمها وكان النهوض بالإنتاج الزراعى أساساً لاستقرار المجتمع المصرى نظراً لأن أكثر من ٥٥% من السكان يقطنون الريف وتعتبر الزراعة بروابطها الأمامية والخلفية مصدراً للدخل ويعمل بالقطاع الزراعى نحو ٣٠% من قوة العمل الكلية ولهذا فإن الاستثمار فى الزراعة هو استثمار لتقدم المجتمع وطريقاً للحد من الفقر وكما يعد الاستثمار الزراعى عاملاً هاماً فى تحقيق الأمن الغذائى للمجتمع المصرى ولقد تبنت الدولة سياسات داعمة لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار فى الزراعة خاصة فى مجال استصلاح الأراضى إلا أن محدودية المياه اللازمة للزراعة والتغيرات المناخية تحتم الأخذ باستراتيجية زراعية تركز على تطوير نظم الرى وترشيد استخدامات المياه وتحسين انتاجية المحاصيل الزراعية من خلال استنباط أصناف جديدة ذات انتاجية عالية وتتحمل الجفاف والملوحة وتشجع القطاع الخاص المحلى والاجنبى على الاستثمار فى الزراعة وتوفر الأسمدة ومستلزمات الانتاج الزراعى بتكاليف تساعد على مزيد من الاستثمار والانتاج واستخدام المخلفات الزراعية فى انتاج أسمدة وانتاج الطاقة منها.

كما ان المستثمرين فى حاجة الى قوانين وقواعد للعمل، أو بمعنى اخر ثورة فى عالم القوانين الزراعية وتذليل العقبات التى تواجه المستثمرين وتشجيع الاستثمار الزراعى فى مصر مرة اخرى.

واخيراً فإن عودة الامن للشارع المصرى هو اساس البحث عن افكار التنمية سواء كانت زراعية او صناعية او تجارية، فمن غير المنطقى البحث عن خطط استثمارية والمواطن لايشعر بالأمان.

المستخلص:

تعتمد التنمية على ركائز عده يأتى فى مقدمتها الاستثمار، فضلا عن قدرات الاقتصاد القومى فيما يتضمنه من موارد أرضية وبشرية وتكنولوجيه. فالانفاق على الاستثمار يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى وتنشيط الاقتصاد فى مجمله وخلق فرص العمل وزيادة الدخول، كما أن الاستثمار يعنى التدفق على الأصول المعمرة التى تعمل إما على زيادة المقدرة على انتاج المنتجات فى المستقبل أو إلى خلق منافع للمستهلك فى المستقبل.

هذا ويرتبط الاستثمار وزيادته بالمناخ المجتمعى الجاذب لهذا الاستثمار وعلى الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى والقانونى، ومن هنا يعمل الاستثمار على تحقيق الزيادات فى الدخل وتنشيط قطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة القطاع الزراعى والذى يعد الاستثمار فيه عاملاً مؤثراً فى التنمية، نظراً لأنه القطاع الذى يتعيش على خدماته وانتاجه ما لا يقل عن ٥٥% من المجتمع المصرى.

ونتيجة لمحدودية الادخار المحلى وتراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب الظروف غير المواتية التى يمر بها المجتمع المصرى خاصة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ومن ثم فقد تمثلت مشكلة البحث فى ضعف حجم الاستثمارات وكفاءتها وضعف تأثيرها من اجل دفع معدل النمو الاقتصادى بشكل عام ومعدل نمو القطاعات السلعية الاخرى وخاصة القطاع الزراعى .

ولتحقيق هدف البحث فقد تم دراسة :

١- بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطه بالاستثمار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

٢- اسباب انخفاض حجم وكفاءة الاستثمارات فى مصر مع التركيز على قطاع الزراعة.

هذا وقد اتضح من الدراسة ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، والذى يرجع إلى وجود مجموعة كبيرة من المشاكل والمعوقات التى تواجه المستثمرين والتى تؤثر سلباً على المستثمر وتحد من جاذبية مصر للاستثمار فيها، بل وتجعلها طاردة للاستثمار. ومن أمثلة هذه المقومات تفشى البيروقراطية فى الأجهزة والمصالح الحكومية، وطول اجراءات التقاضى، وارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الأساسية، وعدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبى، وبعض الأيدى العاملة الماهرة وضعف كفاءة أنشطة البحث العلمى والتكنولوجى، وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلى وعدم دقتها، إضافة إلى ما حدث فى المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير من انفلات أمنى وعدم استقرار سياسى واقتصادى، وضبابية الرؤية أمام المستثمر عن المستقبل، ولذلك لابد من النظر إلى كل هذه المقومات والبدء فى المرحلة القادمة فى التوجه الحقيقى نحو إعداد المجتمع والسوق المصرى ليكون

جاذباً للاستثمار الأجنبى والعربى لحاقاً لما فات من مكاسب وسعياً للانتقال بالاقتصاد والمجتمع نحو التقدم والتنمية.

المراجع:

- **البنك الاهلى المصرى**، النشره الاقتصادية، اعداد متفرقة.
- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء**، الكتاب الاحصائى السنوى، اعداد مختلفة.
- **وزارة التجارة الخارجية**، النشرة الاقتصادية الشهرية.
- **وزارة التخطيط**، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
- **ثناء احمد النوبى (دكتور):** دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الاستثمار القومى والزراعى فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٨.
- **حافظ حافظ دويدار (دكتور):** تقييم كفاءات الاستثمار السلعية فى الاقتصاد المصرى مع التركيز على القطاع الزراعى- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى- المجلد السادس عشر- العدد الاول-مارس ٢٠٠٦.
- **جمال صيام واخرون (دكتور):** بعض السياسات الاصلاحية المقترحة لمواجهة تحديات الزراعة المصرية، المؤتمر العشرون للاقتصادين الزراعين ١٦-١٧ اكتوبر ٢٠١٢.

AN ECONOMIC STUDY OF THE CURRENT SITUATION OF THE AGRICULTURAL INVESTMENT IN EGYPT

Dr. Wael Azab Ahmed - Researcher
Agricultural Economics Research Institute - Agricultural Research Center

SUMMARY:

Development depends on various substrates comes in the forefront the investment, as well as the capacity of the national economy contained land, human and technological resources. Expenditure on investment leads to increased aggregate demand and stimulates the economy in its entirety and creates jobs and increase incomes. Investment means the flow of assets perennials that work either to increase the ability in the future to produce products or to create benefits for the consumer.

The investment is associated with the climate societal attraction of this investment, the social stability, and economic and legal. From this point the investment tries to achieve increases in income and activate various economic sectors, especially the agricultural sector, which is investment is consider as essential factor in development, since it is the sector that at least 55% of the Egyptian society live on its services and production.

As a result of the limited domestic savings and the decline in domestic and foreign investment due to unfavorable conditions, this passes by the Egyptian society, especially after the revolution of January 25, 2011. The research problem presented by the poor size of investments and the efficiency and the weakness of its influence to push the rate of economic growth in general and the growth rate of the commodity sectors especially the agricultural sector, and to achieve the aim of the research we studied the following issues:

1- Some economic indicators associated with the investment during the period (2000-2012).
2- Reasons of the decline in volume and the efficiency of investment in Egypt with special focus on the agricultural sector.

The study proved the weakness of domestic investment and foreign direct investment, due to the presence of a wide range of problems and obstacles facing investors, which negatively affect the investor and the challenge of appealing to invest in Egypt, and even make them repulsive to invest. Examples of these ingredients outbreak of bureaucracy in government sectors and services, the length of proceedings, the high cost of some services, the infrastructure, the inadequate promotion for foreign investment, poor efficiency of the activities of scientific and technological research, the lack of adequate information to the investor for the domestic market and lack of accuracy.

In addition to what has happened in the Egyptian society after the January 25 revolution of the loose of security and lack of political and economic stability, and blurry vision in front of the investor for the future.

It has to take care of all these ingredients and start the next phase in true orientation through the preparation of the society and the Egyptian market to be attractive to foreign investment, in order to move the economy and society towards progress and development.

الملاحق

جدول رقم (١) : الاهمية النسبية للناتج المحلى الزراعى الملحق بالاستثمارات الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنة	الناتج المحلى الاجمالى	الناتج المحلى الزراعى	%من الناتج المحلى الاجمالى	اجمالى الاستثمارات القومية	اجمالى الاستثمارات الزراعية	% من الاستثمارات القومية
٢٠٠٠	٣٣٢,٥	٥٥,١	١٦,٥٧	٦٣,٦	٨,٢	١٢,٨٩
٢٠٠١	٣٥٤,٦	٥٨,٤	١٦,٤٧	٦٧,٥	٩,٦	١٤,٢٢
٢٠٠٢	٣٩٠,٦	٦٣,٨	١٦,٣٤	٦٨,١	٦,٤	٩,٣٩
٢٠٠٣	٤٥٦,٣	٦٩,٣	١٥,١٨	٧٩,٦	٧,٦	٧,٧٨
٢٠٠٤	٥٠٦,٥	٧٥,٣	١٤,٨٧	٩٦,٥	٧,٤	٧,٦٦
٢٠٠٥	٥٨١,١	٨١,٨	١٤,٠٧	١١٥,٧	٨,٠	٦,٩٢
٢٠٠٦	٧١٠,٤	١٠٠,٠	١٤,٠٧	١٥٥,٣	٧,٨	٥,٠٢
٢٠٠٧	٨٥٥,٥	١١٣,١	١٣,٢٩	١٩٩,٥	٨,١	٤,٠٦
٢٠٠٨	٩٩٤,١	١٣٥,٥	١٣,٦٣	١٩٧,١	٦,٩	٣,٥٠٠
٢٠٠٩	١١٥٠,٦	١٦١,٠	١٣,٩٩	٢٣١,٨	٦,٧	٢,٨٩
٢٠١٠	١٣٠٩,٩	١٩٠,٢	١٤,٥٢	٢٢٩,١	٦,٨	٢,٩٦
٢٠١١	١٥٠٨,٥	٢١٨,٢	١٤,٤٦	٢٤٦,١	٥,٤	٢,١٩
٢٠١٢	١٦٧٧,٤	٢٤٣,٤	١٤,٥١	٢٤١,٦	٨,٢	٣,٣٩

المصدر: جمعت من:

١. وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اعداد متفرقة.
٢. البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.
٣. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد مختلفة.

جدول رقم(٢): اجمالى الأستثمارات فى القطاع العام والخاص الزراعى والناتج المحلى الاجمالى والناتج المحلى الزراعى خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٢)

السنوات	اجمالى الاستثمارات فى القطاع العام الزراعى	اجمالى استثمارات القطاع الخاص الزراعى	الناتج المحلى الاجمالى	الناتج المحلى الزراعى
٢٠٠٠	٢,٩	٥,٣	٣٣٢,٥	٥٥,١
٢٠٠١	٣,٧	٥,٩	٣٥٤,٦	٥٨,٤
٢٠٠٢	٣,٢	٣,٢	٣٩٠,٦	٦٣,٨
٢٠٠٣	٣,٦	٤	٤٥٦,٣	٦٩,٣
٢٠٠٤	٣,٢	٤,٣	٥٠٦,٥	٧٥,٣
٢٠٠٥	٢,٨	٥,٢	٥٨١,١	٨١,٨
٢٠٠٦	٢,٤	٥,٤	٧١٠,٤	١٠٠
٢٠٠٧	٢,٨	٥,٢	٨٥٥,٣	١١٣,١
٢٠٠٨	٢,٧	٤,١	٩٩٤,١	١٣٥,٥
٢٠٠٩	٢,٩	٣,٩	١١٥٠,٦	١٦١
٢٠١٠	٣,٣	٣,٦	١٣٠٩,٩	١٩٠,٢
٢٠١١	٢,٧	٢,٧	١٥٠٨,٥	٢١٨,٢
٢٠١٢	٢,٨	٥,٤	١٦٧٧,٤	٢٤٣,٤

المصدر:

١. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
٢. البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

جدول رقم(٣) : اجمالى الادخار المحلى الاجمالى والاستثمارات القومية واجمالى استثمارات القطاع العام والخاص واجمالى الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنوات	اجمالى الادخار المحلى الاجمالى بالمليار	اجمالى الاستثمارات القومية	اجمالى الاستثمارات فى القطاع العام	اجمالى استثمارات القطاع الخاص	اجمالى الاستثمارات الزراعية
٢٠٠٠	٤٤,٠	٦٣,٦	٣١,٤	٣٢,٢	٨,٢
٢٠٠١	٤٨,١	٦٧,٥	٣٥,٧	٣١,٨	٩,٦
٢٠٠٢	٥١,٧	٦٨,١	٣٤,٥	٣٣,٦	٦,٤
٢٠٠٣	٥٩,٧	٧٩,٦	٤٢,٥	٣٧,١	٧,٦
٢٠٠٤	٧٥,٦	٩٦,٥	٥٠,٠	٤٦,٤	٧,٤
٢٠٠٥	٨٤,٦	١١٥,٧	٤٩,٤	٦٦,٣	٨,٠
٢٠٠٦	١٠٥,٧	١٥٥,٣	٥٨,٠	٩٧,٣	٧,٨
٢٠٠٧	١٢١,٢	١٩٩,٥	٧٠,٥	١٢٩,١	٨,١
٢٠٠٨	١٤٦,٥	١٩٧,١	١٠١,٧	٩٥,٥	٦,٩
٢٠٠٩	١٢٩,١	٢٣١,٨	١٠٥,١	١٢٦,٧	٦,٧
٢٠١٠	١٧٢,١	٢٢٩,١	٨٧,٤	١٤١,٧	٦,٨
٢٠١١	١٥٠,٥	٢٤٦,١	٩٣,٥	١٥٣,٥	٥,٤
٢٠١٢	١٤٠,١	٢٤١,٦	٨٧,٠	١٥٤,٦	٨,٢

المصدر:

١- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.

٢- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.